

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

=====

١. أخطأت محكمة استئناف معان بالقول استنتاجاً أن المخالصة تشمل علاوة خطر التعرض الشعاعي مع أنها لم ترد في المخالصة وإنما جاءت في مخالصات أخرى لنفس الموضوع أبرزت في الملف .
٢. أخطأت محكمة استئناف معان بهذا الحكم كونها لم تأخذ بأن الدين المتنازع فيه غير ثابت حتى يصح الإبراء فيه وإنما هو دين مستقبلي يعتبر الإبراء فيه باطلاً وغير صحيح سنداً لأحكام المادة ٤٤٦ من القانون المدني .
٣. أخطأت محكمة الاستئناف باستنتاج أن المميز قد وقع على سند مخالصة طوعاً وبمحض إرادته وقد أثار المميز أمام المحكمة انه قد وقع تحت الإكراه المعنوي بعدم منحه حقوقه ورفض تسليمه الشيك إلا أن يوقع بالصيغة المحددة ولم تقم المحكمة بالتأكد من هذه الواقعة كونها ضرورية للفصل في الدعوى .
٤. أخطأت محكمة استئناف معان بتخطئة محكمة البداية لعدم السماح لها بتقديم هذه المخالصة وذلك لأن المخالصة هي بيينة وهذه البيينة لم تكن ضمن الملف وقد صرف الزميل وكيل المميز ضدها النظر عن إبراز الملف ثم طلب إبراز المخالصة فأصبحت بيينة إضافية وكان قرار محكمة البداية سليماً .
٥. أخطأت المحكمة بالقول أن الإبراز هو إبراز استيفاء وإسقاط وذلك لا يتفق ومبدأ العدالة وصحيح القانون وهذا فقه استنتاجي وفيه ضياع لحقوق عامل أمضى أكثر من ربع قرن في خدمة المميز ضدها .
٦. أخطأت محكمة استئناف معان بالقول أنه لا يوجد في قانون أصول المحاكمات المدنية ما يمنع أو يحول دون تقديم تلك البيينة من قبل المدعى عليها أي بمعنى انه لم يرد نص بالمنع فإن ذلك دلالة على جوازية التقديم وهذا تفسير خاطئ فهي بيينة وهنالك مدد محددة لتقديم البيينة .
٧. أخطأت المحكمة بالحكم بالتقاص بين أتعاب المحاماة وبين الأتعاب التي حكمت بها محكمة بداية حقوق الطفيلة وما حكمت به محكمة استئناف معان والتقاص ليس في الجهد (جهد المحامي) وإنما يتم على الديون .

محاماة والفائدة القانونية بواقع ٩% من تاريخ المطالبة الواقع في ٢٦/١٠/٢٠٠٣ وحتى السداد التام وعدم الحكم للمدعي بشق الدعوى المتعلق بمساهمته بصندوق الادخار لعدم الإثبات وإعلان عدم اختصاصها بنظر باقي المطالبة عن الفترة الواقعة ما بين ١٦/٦/١٩٩٦ وحتى تاريخ إقامة الدعوى لأن الاختصاص النوعي بها ينعقد لمحكمة صلح حقوق الطفيلة وإحالة تلك المطالبة إلى محكمة الصلح بعد تصوير نسخة عن ملف الدعوى حسب الاختصاص .

لم ترضَ المدعى عليها بالقرار وفي شقه المتعلق بإلزامها بدفع مبلغ ١٣٣٧١ ديناراً و٤٧٥ فلساً مع الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة والفائدة القانونية حيث طعن في استئنافاً .

بنتيجة المحاكمة أصدرت محكمة استئناف معان قرارها رقم ٢٠٠٩/٨٩١ تاريخ ٨/١١/٢٠٠٩ والمتضمن فسخ القرار المستأنف وبذات الوقت رد دعوى المدعي وإلزام المدعى عليها المستأنفة مبلغ مائتين وخمسين ديناراً أتعاب محاماة .

لم يرضَ المستأنف ضده (المدعي) بالقرار الاستئنافي حيث استدعى تمييزه وللأسباب الواردة في لائحة التمييز .

والرد على أسباب التمييز :-

وعن الأسباب الأولى والثاني والخامس :- ومفادها النعي على القرار المطعون فيه الخطأ من حيث القول أن المخالصة تشمل علاوة خطر التعرض الإشعاعي والتمسك بأن الدين المتعلق بالتعرض الإشعاعي هو دين مستقبلي غير ثابت .

فإنه وبالرجوع إلى المخالصة الموقعة من المدعي (المميز) فقد ورد فيها (... سند إقرار باستلام مستحقات ومخالصة نهائية وشاملة كما شملت المخالصة ... علاوة خطورة العمل أو أي مبلغ آخر و/ أو علاوة و/أو بدل مهما كان نوعه أو سبب نشوئه ...)

وعليه وحيث أن المخالصة وقعت من المدعي (المميز) بعد تركه العمل وحيث أنها اشتملت كافة المستحقات الناشئة عن اتفاقية حوافز إنهاء الخدمة ... أو علاوة خطورة العمل ... أو أي علاوة أخرى أو أي بدل مهما كان نوعه أو سبب نشوئه فإن المخالصة والحالة هذه تضمنت إبراءً شاملاً ونهائياً لا رجعة منه .

وبالتالي فإن مطالبة المدعي ببديل علاوة خطورة التعرض الإشعاعي وبدل الإجازات وفق قانون الطاقة النووية الإشعاعية رقم ١٤ لسنة ١٩٨٧ تكون مشمولة بالمخالصة مما يستوجب رد هذه الأسباب .

وعن السبب الثالث :- ومفاده النعي على القرار المطعون فيه الخطأ من حيث الاستنتاج أن المخالصة وقعت من المدعي بمحض إرادته دون إكراه معنوي .

فإننا نجد أنه لم تقدم البيئة على أن توقيع المميز على المخالصة تم بإكراه معنوي يضاف إلى ذلك أن التوقيع على المخالصة تم بعد ترك المدعي العمل مما يستوجب رد هذا السبب .

وعن السببين الرابع والسادس :- ومفادهما النعي على القرار المطعون فيه الخطأ من حيث السماح بتقديم المطالبة .

فإننا نجد أن الجهة المدعى عليها اعتبرت ملف المدعي بما فيه المخالصة بيئة لها وأن قيام محكمة الاستئناف بالسماح بتقديم البيئة المتضمنة المخالصة لغايات الفصل في الدعوى ليس فيه أي مخالفة قانونية مما يستوجب رد هذين السببين .

وعن السبب السابع :- ومفاده النعي على القرار المطعون فيه الخطأ من حيث إجراء التقاص بالنسبة للحكم بأتعاب المحاماة .

فإننا نجد أن ما قامت به محكمة الاستئناف بإجراء التقاص بالنسبة لأتعاب المحاماة واقع في محله مما يستوجب رد هذا السبب .

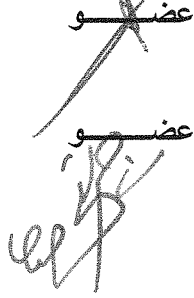
لـ هذا واستناداً لما تقدم نقرر رد الطعن وتأييد القرار المطعون فيه
وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٦ صفر سنة ١٤٣٢هـ الموافق ٣١/١/٢٠١١ م.

القاضي المترئس

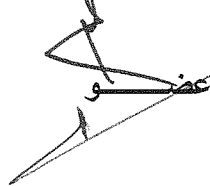


عضو



عضو

عضو



عضو

رئيس الديوان



دقيق

ب . ع

